

الأزمة العالمية عند "ميخائيل خزين"

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي



"ميخائيل خزين": اقتصادي روسي شهير، صحفي، مذيع تلفزيوني وإذاعي، رئيس شركة NEOKON.

ولد في موسكو في ٥ مايو ١٩٦٢، في عائلة الأكاديمي ليونيد خازين. تخرج من كلية الميكانيكا والرياضيات في جامعة موسكو الحكومية في الإحصاء عام ١٩٨٤.

نشأ في أسرة ذكية ومتعلمة. غرس والده، عالم الرياضيات المعروف والأكاديمي والعالم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في ابنه حب العلم منذ الطفولة، وكان موضوعه ميخائيل المفضل الرياضيات. نظراً لامتلاكه لعقل تحليلي، فقد حل أي مشكلة بسهولة. بالإضافة إلى الرياضيات، كان الاقتصاد يجذب إليه، وكرس حياته له. ومع ذلك، كان أمام خازن طريق طويل ليقطعه قبل أن يصبح خبيراً اقتصادياً مصلحاً مشهوراً.

عمل كمساعد باحث في أحد أقسام أكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من عام ١٩٨٤ حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي أوائل التسعينيات، كان مسؤولاً لفترة قصيرة عن قسم التحليل في ELBIM-Bank، ثم كان موظفاً في مركز الإصلاحات الاقتصادية. في هذا الوقت، نشر خازن أولى مقالاته حول موضوع اقتصادي. وبفضل تفانيه، حصل على منصب في وزارة الاقتصاد الروسية.

¹ Mikhail Khazin Leonidovich, World Crisis: "in three years most of our oligarchs will go bankrupt, GOCS4 website, [Link](#)

وشغل منصب رئيس قسم سياسة الائتمان في وزارة الاقتصاد في الاتحاد الروسي من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧.

عمل كنائب رئيس القسم الاقتصادي لرئيس روسيا منذ عام ١٩٩٧. وبعد أن عمل في هذا المنصب لمدة تقل عن عام، تولى التنبؤ الاقتصادي من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، كمستشار خاص. في هذا الوقت، وضع ميخائيل "خزين"، مع أندريه كوبياكوف وأوليغ غريغوريف، نظرية الأزمة الاقتصادية. وهم أيضاً مؤسسو نظرية اقتصادية جديدة: "الاقتصاد الجديد".

ثم عمل لمدة عامين في شركة التدقيق "Modern Business Technologies"، وأخيراً أسس في عام ٢٠٠٢ مع زملائه شركة "NEOKON"، ليصبح رئيسها. ويتمثل نشاط الشركة في الاستشارات الاقتصادية والتنبؤات.

ميخائيل "خزين" هو مؤسس موقع worldcrisis.ru، حيث ينشر مراجعات وتوقعات عن تطور الاقتصاد العالمي الحديث. كما أنه ألف عدداً كبيراً من المنشورات حول مواضيع سياسية واقتصادية، منذ عام ٢٠٠٩.

ثم طور "خزين" بالتعاون مع Gavrilenko منهجية ومصطلحات "تحليل المشروع"، كان حجر الزاوية فيه "المشروع العالمي".

يقوم باستمرار بإجراء تنبؤات اقتصادية. ويعود أول توقع له إلى عام ٢٠٠٠، عندما كتب مع غريغوريف مقال: "هل ستصل أمريكا إلى نهاية العالم؟"، وتوقع الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة.

ومع ذلك، لم تكن كل ما تنبئ دقيق. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨، تنبأ بالتطور التالي للأزمة الاقتصادية: "سينكمش الاقتصاد الأمريكي بمقدار الثلث، وسيخفض العالم بنسبة ٢٠٪. وسيواجه الكوكب ١٠ سنوات من الكساد الشديد. في أوروبا ودول خليج الولايات المتحدة، كثير من الناس سيصابون بالجوع، وستصبح السيارة سلعة فاخرة".

في أكتوبر ٢٠١٣، اندلعت فضيحة محاولة إزالة مقال "خزين" من الويكيبيديا. حيث قرر موظفو الموقع أن هذا الاقتصادي لا يستحق نشر سيرته الذاتية في الموسوعة الروسية. من المثير للاهتمام أن المقال عن "خزين" كان على الموقع لسنوات عديدة، ثم لسبب ما قرروا إزالته. وكان رد فعل "خزين" على الفور

على هذا الخبر. على موقعه على الإنترنت. فكتب نداءً إلى المجتمع الروسي، أوضح فيه سبب قيام موظفي ويكيبيديا بذلك. وقال "خزين"، إن بيت القصيد في النظرية الاقتصادية، التي طورها مع زملائه. إنه يسمح، على عكس الاقتصاد الليبرالي، بفهم آليات وعواقب الأزمة الاقتصادية. إن ويكيبيديا، مثل الاقتصاد الليبرالي، تمثل مشروعاً رئيسياً يهدف إلى تقديم فهم "صحيح" للحياة إلى الجماهير غير المتعلمة. بما في ذلك الاقتصاد "الصحيح". والاختلاف هو أنه لا توجد نظرية أزمة في الاقتصاد. لذلك، يعتقد أتباع علم الاقتصاد أنه بما أنه لا توجد نظرية للأزمة في "النظرية الاقتصادية الصحيحة الوحيدة"، فإنها غير موجودة على الإطلاق.

يعتقد ميخائيل "خزين" أنه عاجلاً أم آجلاً ستتم إزالة المقالة المتعلقة به من ويكيبيديا. ولا يعترف أتباع الاقتصاد بالنظرية الاقتصادية الجديدة، وبالتالي فهم في مواجهة مع "خزين". إنهم يعتبرون "خزين" وزملاءه دجالين وغشاشين ومخادعين يخدعون الناس سعياً وراء أهدافهم الشخصية. وبحسب "خزين"، فإن نظرية الأزمة أصبحت شائعة للغاية. في السابق، تجاهل مسؤولو ويكيبيديا وجود "خزين" وزملائه. لكن تدريجياً، ومع نمو شعبيتها، طوروا تنافراً معرفياً. لم يتمكنوا من تقديم تفسير للأزمة الاقتصادية، لذا فإن هجماتهم على النظرية الجديدة قللت من مصداقيتهم بين الناس. يعتقد "خزين" أن مؤلفي ويكيبيديا لم يتصالحوا مع الهزيمة وقاموا ببساطة بحذف المقال عنه. ومع ذلك، "خزين" متأكد من أن هذا لا يهم. فقد أصبح الاقتصاد الجديد شائعاً للغاية، ولا يمكن لأحد أن يجادله. الآن، على الأقل، يجب أن يؤخذ في الاعتبار، لأنه يشرح ما لا يستطيع علم الاقتصاد الكلاسيكي تفسيره.

عن الأزمة

جنباً إلى جنب مع كوبياكوف وغريغوريف تم تطوير مفهوم الأزمة الهيكلية للاقتصاد الأمريكي. اشتهر عام ٢٠٠١ في نشر كتاب "انهيار نظام الدولار العالمي: آفاق فورية"، سيناريو حول انهيار نظام الدولار العالمي. وقد حظي كتاب خزين وكوبياكوف "انحدار إمبراطورية الدولار ونهاية السلام الأمريكي"، الذي نُشر عام ٢٠٠٣، باهتمام كبير وأهمية كبيرة. ومنذ نشر الكتاب، أصبح الكثير مما كشفه المؤلفون أكثر وضوحاً.

ويعتقد "خزين" ٢٠٠٨ أن خطأ سلطاتنا هو السياسة النقدية الخاطئة التي تهدف إلى قمع التنمية الأكبر لمنتجي السلع المحليين. بادئ ذي بدء، يمكن ملاحظة ذلك من خلال حالة تشديد السياسة الضريبية فيما يتعلق برواد الأعمال. أحد الأخطاء، بحسب "خزين"، وكذلك استحالة حصول الرواد على قرض بالروبل لتطوير عملهم، مما أدى إلى تطور التضخم. كل هذا يتم من قبل السلطات لخلق قاعدة مواتية لترويج السلع الأجنبية. إضافة إلى ذلك، وبدل المنافسة الصحية بين رواد الأعمال، هناك تراجع وبيروقراطية.

ل "خزين" رأي خاص حول اللحظات التاريخية الحالية؛ فهو يعتقد أن نظام القيم الغربي، الذي يحاول إدخاله إلى الشعب الروسي، يتعارض بشكل أساسي مع القيم الثقافية للشعب الروسي. وقد ابتكر "خزين" عدداً من المفاهيم؛ كمفهوم الأزمة الهيكلية للاقتصاد الأمريكي، ومفهوم سيناريو الانكماش للأزمة العالمية، ومفهوم العالم النقدي والعالم متعدد العملات، إضافة لمفهوم البعد البشري للاقتصادات المكتفية ذاتياً.

وهو يعتقد أنه بفضل الانكماش، سيتمكن الأمريكيون من التخلص من ديونهم والبدء في عملية إعادة بناء مدخراتهم. واليوم، حتى المواطن الأمريكي العادي ينفق أموالاً أكثر مما يكسب. وهو يعتقد أن الربح في كثير من البلدان لا يتم تحقيقه من خلال إنتاج البضائع، ولكن من خلال بيعها، فانخفاض قيمة الدولار سيؤدي إلى خسائر فادحة في العديد من البلدان.

هكذا تحاول الأزمة الناشئة تدمير النظام النقدي والمالي، لكن الجدير بالذكر أن نظام الدولار خلق منذ نصف قرن، ومن سيحل محله، بحسب "خزين"، إما الذهب، وإما سيكون هناك حاجة لتقسيم الدولار إلى قسمين: أمريكي ودولي. لكنه يقترح أيضاً أنه بدلاً من نظام الدولار، يجب أن يأتي نظام آخر يتكون من عدة عملات. وسيكون هناك من ٣ إلى ٥ عملات. والشيء الرئيس هو أن كل واحد منهم سيتم ربطه بالذهب. ولن يكون تبادل العملات ممكناً إلا من خلال هذه العملات. لذا طرح "خزين" الافتراض بأن العملات الثلاث الرئيسية ستكون اليورو والدولار واليوان والروبل والدينار الذهبي سيشار إليها على أنها عملات افتراضية. وهذا بدوره يمكن أن يجعل من الممكن إنشاء منطقة روبل وخلق مساحة اقتصادية واحدة (في الواقع، على غرار الاتحاد السابق). والمشكلة (وفقاً ل "خزين") هي ما إذا كانت روسيا ستكون قادرة على إنشاء منطقة الروبل الخاصة بها.

يتم إعطاء مكانة كبيرة وأهمية للاقتصاد ككل لموضوع الأزمة العالمية. لذلك يجادل "خزين" بأنه لا يهم كيف حدثت الأزمة (استفزازاً متعمداً أو بحد ذاتها)، لكن من المؤكد أنه سيكون لها تأثير مدمر على النظام النقدي والمالي. لذلك فما صرحه الكتاب حول موضوع الأزمة كان صريحاً للغاية وذو مغزى. حيث لا يمكنك فقط اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الأزمة، فالمتطلبات الأساسية لذلك قد وضعت منذ سنوات عديدة. لذلك، ومن الممكن حل هذه المشكلة في المدى الطويل، والمشكلة الأخرى تتمثل في أن نموذج الائتمان تم بناؤه على أساس ائتمان بالدولار ميسور التكلفة، والذي أصبح ممكناً من خلال الاحتفاظ بدولارات إضافية صادرة.

وفي أحد تصريحاته، أشار "خزين" إلى أن الأزمة لن تمر من تلقاء نفسها، بل ستزداد سوءاً. في هذا الصدد، تم اقتراح أن الاقتصادات الأوروبية والأمريكية سوف تتقارب من أجل الانتعاش العام.

هل ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية نهاية العالم؟

عندما أعد مؤلفو هذا المقال، في نهاية عام ١٩٩٧، المعلومات الأولى حول الأزمة الروسية الوشيكة لرئيس الاتحاد الروسي، لفتوا الانتباه إلى بعض التشابه بين العمليات الجارية في روسيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، كان من غير المجدي تطوير موضوع الأزمة المالية العالمية القادمة في التقارير الرسمية في ذلك الوقت – في ذلك الوقت كانت تسبب فقط الابتسامات. لكنها اليوم تحظى بشعبية كبيرة بالفعل، ويمكن مناقشتها بكل جدية.

لسوء الحظ، اليوم، عند الحديث عن الاقتصاد العالمي، تنظر الغالبية العظمى من المصادر حصرياً في ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الجديد، وتحللها حصرياً على المستوى التجريبي. يبين نهج التفضيل التجريبي بأن التاريخ القصير للاقتصاد الجديد لا يجعل من الممكن بناء نماذج مناسبة له، وبالتالي لا يمكن للعلم الحديث اليوم أن يحدد على وجه اليقين ما إذا كان الاقتصاد الجديد قد اقترب من خط خطير، سواء تجاوزه، أو لا يزال لديه هامش أمان كبير.

ومع ذلك، هناك شيء آخر غير واضح: يُنظر إلى الاقتصاد الجديد في عزلة.

تقريباً جميع الثورات التكنولوجية الجديدة التي غيرت الاقتصاد العالمي بشكل خطير، عملت وفقاً المخطط القياسي نفسه. يكمن جوهرها في حقيقة أن الصناعات التي ظهرت فيها منتجات جديدة بشكل

أساسي، والمخصصة للسوق الاستهلاكية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الأرباح، في وقت قصير إلى حد ما، من خلال التفاعل الوثيق مع القطاعات القديمة، نقلت ابتكاراتها إليها. نتيجة لذلك، تم تشكيل نظام تكنولوجي جديد شامل، يضمن نمو الإنتاجية والدخل في الاقتصاد بأكمله تقريباً (حتى الاختراق التالي).

ومع ذلك، فإن أحدث ثورة مرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات لم تتطور بهذه الطريقة. لم يحدث حتى الآن تأثير ملحوظ لقطاع المعلومات الجديد على القطاع التقليدي، بمعنى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل ومعدلات الربح. لا نعني آليات الإدارة أو تقنيات التسويق التي تغيرت كثيراً، نحن نتحدث عن التقنيات الصناعية، لكنهم بقوا على حالهم. في رأينا، السبب الرئيس لهذه الظاهرة هو الاختلاف الهائل في الوقت المميز لإدخال الابتكارات في قطاعات الاقتصاد الجديدة والتقليدية. تصبح أي محاولة لإعادة بناء الإنتاج الصناعي وفقاً لآخر تطورات "تقنيي المعلومات" قديمة بالفعل في مرحلة التصميم، حيث تم استبدال عدة أجيال من أجهزة الكمبيوتر خلال هذا الوقت، وتغيرت منتجات البرامج ومجال المعلومات بشكل كبير، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، لا يوجد "ربط" "مادي" وتكنولوجي للمعلومات والقطاعات التقليدية للاقتصاد ببعضها البعض، فكل منها يتطور في اتجاهه الخاص وتستمر الفجوة بينهما في النمو. إن وجود هذه الفجوة معترف به بالفعل (على الرغم من عدم إدراكه بالكامل) من قبل المجتمع الدولي. في الواقع، هذا هو بالضبط سبب تقسيم الاقتصاد إلى قسمين: الجزء القديم، حيث ظل نمو الإنتاجية والربحية على نفس المستوى، والجديد. لاحظ أنه لم يكن هناك مثل هذه المعارضة في سياق الثورات التكنولوجية السابقة.

بالإضافة إلى عدم تغلغل الاقتصاد الجديد في الاقتصاد القديم، وهو أمر ضروري لتشكيل نظام تكنولوجي شامل، فشل الأول في الضغط على الأخير بشكل كافٍ في مجال الاستهلاك. إنه الاقتصاد القديم الذي يستمر في تلبية الاحتياجات الأساسية لأشخاص معينين. علاوة على ذلك، يمكن لجزء كبير من أولئك الذين يستخدمون منتجات قطاعات المعلومات، بشكل عام، رفضها دون الإضرار بأنفسهم. لذلك، اضطر الاقتصاد الجديد للبحث عن تطبيقات أخرى لنفسه. هذا له تأثيران مثيران للاهتمام. فشل تحسين سعر الفائدة في احتواء التضخم في الولايات المتحدة، لكنه حفز مزيداً من الانخفاض في ربحية القطاع الحقيقي.

الأول أنها أصبحت هي نفسها المشتري الرئيس لخدمات الاقتصاد الجديد . بدأت الفقاعة الافتراضية الضخمة في النمو، تجاوز حجمها حجم " الحبل السري " الذي ربطها بالاقتصاد القديم الحقيقي .
 أما الأثر الثاني فكان أن المنتج الرئيس للاقتصاد الجديد كان بيع آليات جديدة لبيع منتجات الاقتصاد القديم . نتيجة لذلك، يتم إعطاء الاستثمارات الرئيسة في الاقتصاد الجديد لتقنيات التسويق الجديدة القائمة على الإنترنت .

نظراً لأن القيمة الحالية للسلع يتم تحديدها من خلال ميزان العرض والطلب، فلا يمكن تغييرها بشكل كبير بوساطة خدمات الوسيط، حتى لو كانت الأكثر تقدماً . لذلك، يتم تقييم جميع الشركات في الاقتصاد الجديد تقريباً على أساس الأرباح المستقبلية، مع مراعاة المكون الاحتكاري في كثير من الأحيان .

تم اختيار هذا النموذج لتحديد قيمتها ودعمه بالإجماع العام . ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه نظراً لأن شبكات مبيعات الشركات تتطور بشكل عام، وتعتمد الأرباح المستقبلية على نموها بشكل كبير، فيمكن لجميع المستثمرين إصلاح الأرباح الزائدة . كان هذا النموذج هو الأساس للنمو الهائل للاقتصاد الجديد .

وبالتالي، فإن الآليات الاقتصادية البحتة للاقتصاد الجديد تختلف عن تلك التي تعمل في الاقتصاد القديم، مما يسمح لها بتوفير معدلات ربح بترتيب أكبر مقارنة بالهيكل القديمة، وبالمقارنة مع ما يتوافق مع حالة الاقتصاد الجديد من حيث الجوهر .

ومع ذلك، فإن هذا الوضع يقوض الاقتصاد الجديد نفسه، لأنه مشابه جداً للهرم المالي، والذي يعتمد استقراره إلى حد كبير على أسباب نفسية بحتة . لتحديد "الإخفاقات النفسية" المحتملة، تم تمويل إنشاء "اتجاه" جديد في الاقتصاد، مما يثبت أن البلدان المتقدمة قد شرعت في طريق التنمية الخالية من الأزمات . نحن نعتبر ظاهرة عدم التناسب بين القطاعات المعلوماتية الجديدة والتقليدية للاقتصاد السبب الرئيس لأزمة محتملة في الاقتصاد العالمي .

انتهت الدورة منذ فترة طويلة :

هناك عامل آخر يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل الوضع الحالي . إن التنمية الاقتصادية بطبيعتها دورية – فالارتفاع يتم استبداله دائماً بالانحدار . من الناحية النظرية، كان من المفترض أن تبدأ مرحلة الركود

في الاقتصاد الأمريكي في الخمسينيات، ولكن بعد أن أصبح الدولار العملة العالمية، تأخرت الأزمة بتوسيع منطقة الدولار.

أدى انهيار النظام الاشتراكي العالمي والاستيلاء على الأسواق التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي في السابق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها إلى تمديد مرحلة نمو الاقتصاد الأمريكي لعدة سنوات أخرى. ومع ذلك، استنفد هذا الاحتياطي نفسه بسرعة كبيرة، وفي أوائل التسعينيات كان هناك كل الأسباب لتوقع حدوث أزمة. لكن ازدهار الاقتصاد الجديد في الوقت المناسب، والذي سحب فائض الموارد المالية، جعل من الممكن تكرار ظاهرة العشرينات – النمو السريع بدون تضخم عملياً وتأجيل مرحلة الإنهاك لعشر سنوات أخرى. ومع ذلك، فقد انتهى هذا الوقت بالفعل.

زناد الأزمة:

أدى النمو السريع للاقتصاد الجديد بحلول منتصف التسعينيات إلى زيادة كبيرة في توقعات الدخل لكل من الأفراد (الأسر) والمؤسسات المالية. نتيجة لذلك، نمت التكلفة الحقيقية للائتمان للصناعة بشكل كبير. نتيجة لذلك، بدأت في التحول إلى أنماط نشاط أكثر وأكثر اقتصاداً، تباطأت بشكل كبير سرعة تطورها على حساب مواردها الخاصة.

في مارس /أبريل ٢٠٠٠، كان معدل التضخم مساوياً لمستوى الربحية العادية للإنتاج الصناعي، ثم زادت التكاليف. وأصبح من الصعب جذب المهنيين الشباب المؤهلين، حيث اندفعوا إلى القطاعات الأكثر جاذبية من الناحية المالية في الاقتصاد الجديد. بدأ هذا يتجلى بقوة خاصة في تلك البلدان التي كان الاقتصاد الجديد يتطور فيها بنشاط أكبر.

ونظراً لأن المعيار الرئيس لعمل المديرين في الولايات المتحدة كان سعر أسهم الشركات التي يديرونها لبعض الوقت، فقد نجحوا في "إخفاء" هذه المشكلات في الميزانيات العمومية لفترة من الوقت.

كانت ربحية الصناعة في جميع أنحاء العالم تتراجع أكثر فأكثر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الحد الأدنى لحجم الإنتاج الذي يضمن الربح. ظلت حصة الأموال الخاصة فيما يتعلق بالأموال المقترضة من الشركات في تناقص مستمر. من أجل توفير الموارد المتاحة، بدأت موجة من اندماج الشركات ذات المجالات المماثلة من النشاط؛ تم إنشاء مخاوف الاحتكار الدولي في جميع الأسواق تقريباً. وقد تفاقمت هذه العملية بسبب إدخال تقنيات التسويق التي جاءت من الاقتصاد الجديد.

الانخفاض المستمر والثابت في ربحية الاقتصاد القديم الحقيقي، وقبل كل شيء الصناعة، في رأينا، هو الدافع للأزمة الاقتصادية العالمية المستقبلية.

تأثير الأزمة الآسيوية:

بشكل منفصل، من الضروري التركيز على انهيار سوق الأوراق المالية في جنوب شرق آسيا في خريف عام ١٩٩٧ والأزمات الإقليمية الأخرى. كما لوحظ بالفعل، أصبحت الصناعة في جميع البلدان المتقدمة تقريباً أقل ربحاً في العالم. نتيجة لذلك، تم تقويض استقرار جميع الأسواق ذات العائد الأدنى من سوق الأسهم الأمريكية، وفي وقت ما "انهار" أقلها استقراراً، وفي المقام الأول سوق الأسهم. في الواقع، لعبت هذه الأسواق دور صمام الأمان للاقتصاد الأمريكي، ومع أزمته كانت الطريقة الوحيدة لتأجيل الأزمة في الولايات المتحدة هي الآليات غير الاقتصادية (مثل العدوان في يوغوسلافيا). ومع ذلك، بعد يوغوسلافيا، يمكن وضع علامة مساوية بين أزمة الاقتصاد العالمي وأزمة الاقتصاد الأمريكي.

علامات الانهيار الوشيك:

إن النمو الهائل لفقاعة الاقتصاد الافتراضي لا يمكن إلا أن يتسبب في زيادة متسارعة (مقارنة بنمو الصناعة) في الاستهلاك. أدت فترة النمو الطويلة ونجاح الاقتصاد الجديد إلى انخفاض حصة المدخرات بين المواطنين الأمريكيين، الذين بدؤوا في الإنفاق أكثر، مع زيادة التزامات ديونهم بشكل كبير. مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو الائتماني، كان لا بد من الشروع في عمليات تضخمية. ظهرت أولى بوادرهم في عام ١٩٩٨، عندما أغلقت الولايات المتحدة ميزانيتها، لأول مرة منذ عدة عقود، بفائض. لكن على أسعار السوق لم تنعكس هذه العمليات لفترة طويلة بسبب السياسة المختصة التي يتبعها نظام الاحتياطي الفيدرالي. ومع ذلك، بحلول نهاية عام ١٩٩٩، لم تعد قادرة على احتواء التضخم. تم الوصول إلى النقطة الحرجة في مارس - أبريل ٢٠٠٠. في هذه المرحلة، وصل معدل التضخم في الولايات المتحدة، المعاد حسابه للسنة، إلى مستوى الربحية العادية للإنتاج الصناعي. بدأ مزاحمة البضائع الأمريكية من السوق الوطنية، ونمت الواردات بسرعة. أدت محاولات بنك الاحتياطي الفيدرالي لكبح التضخم عن طريق رفع معدل الحسم إلى تقويض الوضع المالي للصناعة.

يشهد التدهور الأساسي في حالة الصناعة على شيء واحد - لم تكن هناك عوامل موضوعية تسمح بنمو مؤشر داو جونز. المؤشر، الذي كان ينمو باطراد على مر السنين، كان في الواقع في حدود ١٠-١١ ألفاً

منذ بداية عام ٢٠٠٠. انخفضت ربحية الاستثمار في سوق الأوراق المالية بشكل حاد، ولكن في الوقت نفسه نشاط المضاربة للمهنيين زاد عدد المشاركين، مما أدى إلى زيادة اتساع وتواتر تقلباتها. منذ تلك اللحظة فصاعداً، بدأ حجم الخريف التالي يعتمد على مجموعة من الأرقام المختلفة من العوامل الأصغر والأكثر عشوائية، وفي نفس الوقت أصبحت التقلبات في مؤشر الأسهم أهم علامة على مدى قرب الولايات المتحدة من بداية الانهيار.

توقيت الأزمة:

لذلك، بدءاً من أبريل ٢٠٠٠، ازداد احتمال حدوث أزمة بشكل كبير. دعنا نحاول عمل توقعات أكثر دقة.

اللحظة الحاسمة هي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي ستجرى في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر): فهي تحدد سيناريوهين محتملين. الأول يتحقق إذا سيطرت الأوليغارشية (الأقلية) المالية الأمريكية على كلا الحزبين الرئيسين. في هذه الحالة، لن يحدث شيء قبل الانتخابات، وبعدها مباشرة، معلومات موضوعية عن الوضع الحقيقي للأمر، والتي ستظهر حتماً في وسائل الإعلام في أوائل نوفمبر، عندما يبدأ نشر الميزانيات لربعين من السنة المالية. ، ينبغي أن يتسبب في إغراق نشط لأسهم المؤسسات الصناعية. لاحظ أن القلة المحلية تستعد للأزمة. في خريف عام ١٩٩٩، ألغت الولايات المتحدة قانوناً يحظر الجمع بين أي نوعين من أنواع الأنشطة الثلاثة: التأمين والبنوك والأسهم. تم اعتماد هذا القانون كنتيجة لأزمة عام ١٩٢٩ من أجل حماية مصالح المستثمرين العاديين وحظر المضاربة غير المنضبطة في أموال الآخرين. سيسمح إلغاء هذا القانون لأصحاب ومديري المؤسسات المالية بالحفاظ على رأس مالهم الشخصي بعد اندلاع الأزمة (مثلما حدث في خريف عام ١٩٩٨ في روسيا).

السيناريو الثاني يتحقق إذا كانت قيادة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة مستقلة نسبياً. ثم يمكن أن تذهب لتسريع الأزمة، أولاً، لتحقيق نصر مضمون في الانتخابات، وثانياً، حتى تتخذ إدارة كلينتون الإجراءات الأولى والأكثر رفضاً بعد اندلاع الأزمة. يشار إلى هذا الخيار من خلال التصريح الأخير لرئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ألان جرينسبان حول بداية الأزمة في الأسابيع القليلة المقبلة (أو بالأحرى، في العشرينات من أغسطس).

عواقب الأزمة :

سيؤدي الانهيار الحاد في سوق الأسهم إلى خسارة أصول تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٠ تريليون دولار (كلفت أزمة ناسداك في أبريل / نيسان حوالي ٢ تريليون دولار). سيؤدي هذا إلى تكثيف العمليات التضخمية بشكل حاد، مما سيؤدي إلى عودة الدولارات المتراكمة خارجها إلى الولايات المتحدة. سيكون هناك إفلاس هائل للمؤسسات المالية، وجزء كبير من أصولها عبارة عن أوراق مالية لصناديق الاستثمار وشركات التأمين ورأس المال الاستثماري وصناديق التقاعد.

الأموال المجانية التي يمكن للمستثمرين سحبها من القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد (نحن نتحدث عن تريليونات الدولارات) سيتم استثمارها في أي أصول طويلة الأجل متاحة. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في قيمة الذهب والمعادن النفيسة الأخرى ومنتجاتها والعقارات والقيم "الأبدية" الأخرى. بالنسبة لمعظم البنوك، لا تشكل الأوراق المالية جزءاً مهماً من الأصول، ولكنها تستخدم لإدارة السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يتم ضمان قدر كبير من القروض القائمة عن طريق حزم الأوراق المالية المملوكة من قبل المقترضين.

إن إفلاس بعض المؤسسات المالية والصعوبات الخطيرة التي تواجهها المؤسسات المالية الأخرى ستؤدي بشكل كبير إلى تقويض الاقتصاد الأمريكي والعالمي.

ووفقاً لأهم التقديرات الأولية للمؤلفين، من المتوقع أن ينخفض متوسط الاستهلاك في العالم بمقدار ١.٥٣ مرة، الأمر الذي سيتطلب إعادة هيكلة كبيرة للصناعة العالمية والتقسيم الدولي للعمل ويؤدي إلى ركود طويل الأجل في الصناعة في اقتصاد العالم.

لن تتمكن الهيئات الإدارية للشركات الدولية من أن تعكس بشكل ملائم حالة الأزمة المتغيرة بسرعة. ونتيجة لذلك، سيبدوون في إغلاق منشآت الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي إلى احتجاج جاد من السلطات الوطنية غير المهتمة بزيادة عدد العاطلين عن العمل في مواجهة تقليص البرامج الاجتماعية. سيؤدي هذا حتماً إلى انهيار نظام منظمة التجارة العالمية وإعادة إنشاء الآليات التقليدية لحماية الأسواق الوطنية. سيتم تحفيز هذه العملية أيضاً من خلال حقيقة أن الدولار الأمريكي سيفقد بسرعة وظيفته كعملة دولية، ولن يتوفر لليورو الوقت الكافي لاحتلال مكانته بسرعة.

لدعم الصناعة الوطنية، التي تعاني من نقص القروض خلال الأزمة الحادة للمؤسسات المالية العالمية، ستتحول العديد من دول العالم إلى إقراض الميزانية للمؤسسات المحلية. سيؤدي هذا إلى تحفيز التضخم، لكنه سيزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية في الأسواق العالمية.

في رأينا، إن تفاعل آليات حماية الأسواق الوطنية هو الذي سيحدد تطور الاقتصاد العالمي في السنوات الأولى بعد الأزمة.

ستحدث الأزمة تغييرات خطيرة للغاية في ميزان القوى في الساحة الاقتصادية العالمية. سيؤدي ضعف الاقتصاد الأمريكي (الذي تضخم بسبب الاضطرابات الاجتماعية القوية) إلى حقيقة أن المناطق التي تتلقى جزءاً كبيراً من دخلها من المبيعات في الولايات المتحدة ستتأثر. بادئ ذي بدء، هذه هي اليابان والصين وجنوب شرق آسيا.

يهيمن المضاربون على سوق الأسهم. عندما تفشل أعصابهم، لن يمنع أي شيء الاقتصاد الأمريكي، ومعها الاقتصاد العالمي من أزمة مثل أزمة عام ١٩٢٩.

كما أن هناك ركوداً خطيراً ينتظر أوروبا أيضاً، والتي في الوقت نفسه – بسبب توسع اليورو – ستوفر لنفسها إمكانات استثمارية قوية. سيتم توجيه جزء منه إلى أمريكا اللاتينية.

لاحظ أنه بعد تدمير نظام منظمة التجارة العالمية واستعادة آليات الحماية، فإن الوضع في الاقتصاد العالمي سوف يشبه إلى حد كبير صورة أوائل الثلاثينيات. عدد ضئيل للغاية من الشركات الدولية الضخمة – المحتكرة، متعددة العملات، عدد كبير من العاطلين عن العمل، التوتر الاجتماعي المتزايد، التضخم والركود – كل هذه الظواهر ستحدد صورة الاقتصاد العالمي في بداية القرن الجديد.

سيكون وضع ما بعد الأزمة في روسيا مختلفاً بشكل لافت للنظر عن الوضع العالمي. يبدو أن انهيار أسواق الأسهم العالمية بالنسبة لنا هو حدث مجرد إلى حد ما، والمشكلة الوحيدة هي فقدان مدخرات السكان (ومع ذلك، هذا بعيد كل البعد عن الأول).

الاختلاف الرئيس بين الوضع الروسي مختلف. رأس المال الحر الذي يبلغ إجمالي حجمه تريليون دولار على الأقل سوف يبحث بشكل محموم عن مكان الاستثمار. في الوقت نفسه، سيكون المستثمرون المحتملون مستعدين لتكبّد خسائر كبيرة جداً (ولكن ثابتة)، لأنه ليس من السهل العثور على أصول تعادل قيمتها تريليون دولار.

تمكن المؤلفون من العثور على قيمة واحدة فقط – باطن أرض الاتحاد الروسي . في الوقت نفسه، في ظروف الانخفاض الحاد في الطلب على الموارد، لن يهتم أحد بتنميتها المباشرة. نحن نتحدث عن شراء حقوق طويلة الأجل (ثلاثين إلى خمسين سنة) من أجل تنميتها في المستقبل .

هناك عامل آخر في جاذبية الاستثمار لروسيا مرتبط بحقيقة أنه في بيئة الأزمة المتغيرة بسرعة، ستحتاج الشركات إلى مرونة عالية في العمل مع الأفراد . نتيجة لذلك، ستبدأ العديد من الشركات الصناعية الكبرى في الاستثمار المباشر في البلدان التي لديها قوانين عمل أكثر ليونة، مع وجود سكان مؤهلين ومتعلمين إلى حد ما . يستوفي عدد من دول أمريكا اللاتينية وروسيا (لكن ليس الهند وليس الصين) هذه الشروط .

لسوء الحظ، يتطلب تسخير كل هذه الإمكانيات عملاً دقيقاً وجاداً لم يبدأ بعد . مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، لا يمكن تنفيذه إلا بمشاركة شريك أجنبي كبير . تشير التقاليد التاريخية لتنمية الأعمال الروسية، وعلاقات روسيا مع الدول الغربية في العقود الأخيرة، وحجم الاستثمارات المالية بشكل لا لبس فيه إلى أن ألمانيا يجب أن تصبح مثل هذا الشريك .

فيما يتعلق بالحماية الإضافية لمصالح المستثمرين، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأشخاص العاديين المشكوك فيهم لا يمكنهم العمل كضامن للحفاظ على رأس مالهم، بغض النظر عن مدى قربهم من السلطات . لن تكون الحكومة نفسها قادرة على إرضاء المستثمرين إلا إذا عمل ممثلوها وفقاً للقوانين، وليس بناءً على طلب رعاتهم غير الرسميين . يمكن الافتراض أنه اعتباراً من خريف عام ٢٠٠٠، ستخضع السلطات الروسية لأقوى ضغط دولي، الأمر الذي يتطلب حملة مبدئية لمكافحة الفساد .